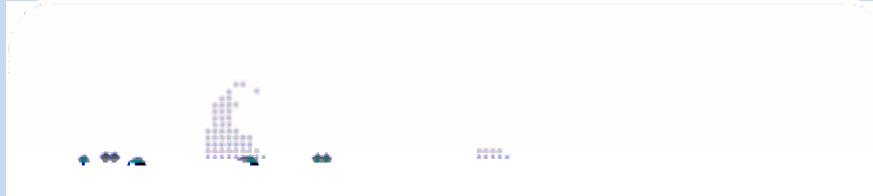


المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب
قسم التحليلات والأخبار
التوقعات الأسبوعية لسوق العملات
المصدر: Dailyfx



قسم التحليلات والأخبار والتقارير الأسبوعية

(توقعات)



اليورو بين قمة بلا أنياب وتصريحات في الهواء (توقعات محايدة)

الأسباب:

- تصاعد وتيرة ظهور مقترحات كل أزمة الدين السيادي.
- البنك المركزي الأوروبي يزيد من توقعات رفع الفائدة.

به من أضرار جراء مخاوف الدين السيادي الأوروبي في بداية العام الجديد. ومن الصعب في هذا المقام أن نفصل بين أثر الأوضاع غير المعتادة لمعدل السيولة في أسواق المال التي كان لها دور كبير في تنفيذ هذا السيناريو وبين التطورات على صعيد البيانات الأساسية. على الرغم من ذلك، تضمن لنا البيانات التي ظهرت بخصوص اقتصاد منطقة اليورو حتى الآن إظهار اليورو لنفس المستوى من الأداء الجيد الذي شاهدناه الأسبوع الماضي. فعندما عاد المتداولون إلى الأسواق للمرة الأولى في العام الجديد، كانت لديهم نفس المخاوف حيال إمكانية استمرار الوضع المتردي لاقتصاد منطقة اليورو الذي تركوها عليه في ٢٠١٠.



ارتفع اليورو على مدار الأسبوع الماضي مقابل الدولار الأمريكي متعافياً بذلك من جميع ما لحق

وربما تكون نغمة التفاؤل التي التزمها مسئولو السياسة النقدية في منطقة اليورو مع الأخذ بزمام الأمور إلى الحديث بإيجابية عن ضرورة التوسع في الجهود الداعمة للدول المتعثرة ماليًا في المنطقة من أهم الأسباب التي محت الانطباع

السلبى الذي حمله المتداولون في سوق العملات معهم في عطلات عيد الميلاد. علاوةً على ذلك، كسر البنك المركزي الأوروبي حاجز الصمت الذي عاش خلفه لسنوات عدة منذ الداوجونز وصعود اليورو يحملان إيجابيات كثيرة للدولار الأمريكي الأسبوع القادم (توقعات صعود) أزمة بداية الاقتصاد العالمي، ليتحدث عن رفع الفائدة الأوروبية. ويقع الأسبوع القادم على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتحركات اليورو حيث يخبرنا سير الأمور على مدار هذا الأسبوع بما يمكن أن تتحول إليه الأوضاع في منطقة اليورو على صعيد السياسة النقدية وأزمة الدين السيادي.

وسوف يكون من الملفت للنظر أن يمرر الاتحاد النقدي الأوروبي مجموعة من الخطوات على صعيد السياسة النقدية للتوسع في جهود التحفيز مع إمكانية قيام البنك المركزي الأوروبي برفع معدل الفائدة على الإقراض على مدار الربع الأول من ٢٠١١. فحال تحقق ما سبق، سوف يرتفع اليورو لا محالة. من جهةٍ أخرى، في حالة عدم حدوث أي هذين الأمرين على المدى القصير، تكون التوقعات بحدوثها في هذا الوقت

كفيلة بدفع اليورو نحو مستويات مرتفعة مقارنةً بالوضع الحالي. على الرغم من ذلك، يجب أن نتساءل عما إذا كانت هذه العوامل الإيجابية المشار إليها تتسم بالقدر الكاف من المصدقية لرفع العملة الأوروبية الموحدة؟ ولنبدأ بأول القضايا الشائكة التي يتم طرحها للمناقشة في أروقة المركزي الأوروبي والتي تتمثل في مدى إمكانية رفع قيمة برنامج الاستقرار المالي الأوروبي إلى قيمة تتجاوز ٧٥٠ مليار يورو مع منح الدول المعرضة للتعثر في الوقت الحالي من أعضاء الاتحاد أموالاً في إطار خطط إنقاذ فعالة وصناديق إقراض طوارئ مقابل معدل فائدة منخفض مع توفير ضمانات إضافية. علاوة على ذلك، يناقش المجلس إمكانية التدخل في سوق السندات مع توفير خط ائتماني مباشر للبرتغال وشراء السندات اليونانية وغير ذلك من المشروعات والخطوات السياسية النقدية التي من شأنها توفير حلول جذرية لمشكلة الدين السيادي.

ففي حالة تمرير كل ذلك، من الممكن أن يمثل ذلك متنفساً للعملة الأوروبية الموحدة مع تخلص المنطقة نهائياً من التهديد الحالي الذي يخضع له الاتحاد الأوروبي بأكمله. ولكن ما الذي يحملنا على التصديق بأن مثل هذه الإجراءات المنطقية سوف تُعتمد بالفعل من جانب السلطات النقدية والمالية والاقتصادية في منطقة اليورو بينما تتناول المناقشات والمباحثات الدائرة في الوقت الحالي نقاط أصغر وأقل أهمية بكثير من تلك التي تناولناها أعلاه. وهل تعمل هذه الإجراءات على حل مشكلة الركود التي تعانيها اقتصادات بعض الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي؟ حقيقةً، لا نعتقد ذلك. إن المنطق يميل أكثر إلى أن ذاكرة الأسواق سوف تستدعي ما حدث في القمم الأوروبية السابقة من عدم التوصل إلى حل جذري لمشكلات المنطقة الاقتصادية والمالية لتعكس ذلك منطقيًا على القمة التي من المقرر انعقادها الأسبوع القادم لتصدر الحكم عليها مسبقاً بالفشل في التوصل إلى حل للأزمة مثلها مثل القمم السابقة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن وضع إطار زمني واضح لحل مشكلات الدين السيادي لن يكون قبل مارس القادم.



للمحاولات الحالية لإنقاذ الهيكل المالي للمنطقة. لذا يجب أن نتابع عن قرب تحركات شهية المخاطرة. فإذا ارتفعت درجة التفاؤل لدى المتداولين، فسوف نتأكد من أنهم يميلون إلى إمكانية التوصل إلى حل جذري. أما إذا انعكس الاتجاه إلى التشاؤم، فسوف تثبت عدم قناعة الأسواق بما يجري في أروقة البنك المركزي الأوروبي. وأخيرًا تكتمل الصورة بقراءات ثقة المستهلك وثقة الشركات في منطقة اليورو.



من خلال ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن الموضوعين المشار إليهما أعلاه سوف يعملان على تحديد مسار العملة الأوروبية الموحدة. على الرغم من ذلك، لا يهمننا سوى تقييم الأسواق